في دراسة لمركز قطر لدراسات السلامة المرورية

يوما الأحد والاثنين الأعلى في نسب الحوادث

زيادة الحوادث في الربعين الثاني والرابع من العام

العميد محمّد سعد الخرجي

خليفة ناصر آل خليفة

جانب من الحضور

العميد محمد عبد اللّه المالكي

40 ٪ من الوفيات سائقون

و30٪ ركاب و30٪ مشاة

32 ٪ من وفيات السائقين

و20 ٪ من الركاب .. قطريون

العميد المالكي: قاعدة بيانات للحوادث .. قريباً

10 ٪ من الوفيات بين المشاة من المواطنين

كتب - هيثم القباني:

كشفت دراسة أجراها مركز قطر لدراسات السلامة المرورية التابع لكلية الهندسة في جامعة قطر عن زيادة الحوادث في الربعين الثاني والرابع من السنة، فيما تقل في الربع الأول، وتتركز أعلى نسبة وفيات في الحوادث التي تقع يومي الأحد والاثنين من السادسة حتى التاسعة مساءً .. مشيرة إلى أن نسبة الوفيات خلال الأعوام من 2009 /2013، كانت نسبة السائقين فيها 40٪، فيما كانت نسبة الركاب 30٪ والمشاة 30٪. وبالنسبة للوفيات بين السائقين، كانت نسبة القطريين 32٪، فيما كانت نسبة النيباليين 11٪، والهنود11٪. أما الوفيات بين الركاب فكانت نسبة القطريين بينهم 20٪، وعن وفيات المشاة كانت نسبة القطريين 10٪، وبشكل عام فإن نسبة الوفيات في الذكور كانت 90٪، وخاصة ممن في مرحلة العشرينيات والثلاثينيات، وكانت معظم الوفيات من بين السائقين الذين كانت لديهم أقل من 4 سنوات خبرة في القيادة.

جاء ذلك خلال ورشة عمل نظمها مركز قطر لدراسات السلامة المرورية التابع لكلية الهندسة بجامعة قطر أمس لعرض نتائج الدراسات والمشاريع التي قام بها المركز لدعم الجهود المبذولة في زيادة الوعي حول السلامة المروريّة والوقاية من الحوادث، وذلك بحضور العميد محمد سعد الخرجي مدير الإدارة العامة للمرور والعميد محمد عبد اللّه المالكي أمين سر اللجنة الوطنية للسلامة المرورية والسيد صالح المانع نائب الرئيس ومدير الشؤون العامة والحكومية في إكسون موبيل قطر والسيد عبداللطيف النعيمي مدير تطوير القطريين في إكسون موبيل والدكتور خليفة آل خليفة مدير مركز قطر لدراسات السلامة المرورية وعدد من الأساتذة وأعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة وممثلين عن إدارة المرور.

وكشف العميد المالكي عن قاعدة بيانات للحوادث المرورية قريبا، تشارك بها إدارة المرور وجامعة قطر وأشغال والمجلس الأعلى للصحة، ليستفيد منها الباحثون، ولدعم الإستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية للتخفيف من الحوادث عامة ورفع مستوى السلامة على الطرق في الدولة. وتوجه بالشكر لمركز قطر لدراسات السلامة المرورية الذي قام بعمل هذه الدراسات التي تعتبر إضافة جديدة للدراسات السابقة التي قمنا بها في السلامة المرورية من خلال إدارة المرور، ولشركة إكسون موبيل وغيرها من المؤسسات التي تدعم هذه الدراسات التي ستعود بالنفع على المجتمع وقطاعاته ككل، ونتمنى من الجميع الاستفادة من هذه الدراسات، وتفعيل توصياتها.

كانت الدراسة الأولى التي تم عرض نتائجها بعنوان «دراسة معمقة للحوادث المرورية بدولة قطر»، وعرضها الأستاذ الدكتور عبدالمجيد حمودة العميد المساعد للبحث العلمي والدراسات العليا بكلية الهندسة. وجاء فيها أن قطر كانت من أكثر الدول التي انخفضت بها نسبة الوفيات بين الأعوام 2007 /2010، كما أنه وبين الأعوام 1995 /2013 كانت هناك زيادة في نسبة المركبات تقدر بـ 16٪ فيما كانت هناك زيادة في نسبة الحوادث تقدر بـ 14٪. وأضاف إن الحوادث تزداد في الربعين الثاني والرابع من السنة، فيما تقل في الربع الأول، وتتركز أعلى نسبة وفيات في الحوادث التي تقع يومي الأحد والإثنين من السادسة حتى التاسعة مساءً. وعن نسبة الوفيات خلال الأعوام 2009 /2013، كانت نسبة السائقين منهم 40٪، فيما كانت نسبة الركاب 30٪، والمشاة 30٪.

وعن نسبة الوفيات بين السائقين خلال الأعوام 2009 /2013، كانت نسبة القطريين بينهم 32٪، فيما كانت نسبة النيباليين 11٪، والهنود11٪.

وبالنسبة للوفيات للركاب خلال الأعوام 2009 /2013، كانت نسبة القطريين بينهم 20٪، فيما كانت نسبة النيباليين 18٪، والهنود 13٪. وعن نسبة الوفيات بالنسبة للمشاة خلال الأعوام 2009 /2013، كانت نسبة القطريين 10٪، فيما كانت نسبة النيباليين 28٪، وكذلك الهنود 18٪، وبشكل عام فإن نسبة الوفيات في الذكور كانت 90٪، وخاصة ممن هم في سن العشرينيات والثلاثينيات، وكانت معظم الوفيات من بين السائقين الذين كانت لديهم أقل من 4 سنوات خبرة في القيادة.

وجاءت الدراسة الثانية بعنوان «التنبؤ بالحوادث المرورية في قطر في عام 2022» وقدمها الدكتور جلال عبداللّه باحث أكاديمي في جامعة قطر، وقدم الدراسة الثالثة الدكتور محمد خرباش باحث أول في مركز قطر لدراسات السلامة المرورية، وكانت بعنوان «دراسة وضع المشاة في دولة قطر». كما قام الدكتور محمد غانم بعرض أبحاث تحت الدراسة مثل «تقييم فعالية حملات التوعية بأهمية السلامة المرورية بدولة قطر»، و«دراسة ومحاكاة الاختناقات المرورية وسلامة المرور في طريق الدوحة السريع - 22 فبراير». تم عمل هذه الدراسات بدعم من شركة إكسون موبيل، بالتعاون مع إدارة المرور، الأمر الذي ساعد المركز على إجراء هذه البحوث حول السلامة المروريّة وتقديم رؤية على المدى البعيد للسلامة على الطرقات في قطر، تماشياً مع الاستراتيجيّة الوطنيّة للسلامة المروريّة 2013-2022 التي تشرف عليها اللجنة الوطنيّة لسلامة المرور.

وقال الدكتور حسن الدرهم نائب رئيس الجامعة للبحث العلمي «تتمتع جامعة قطر بالعديد من الشراكات مع الجهات الحكومية ومنها وزارة الداخلية ممثلة بإدارة المرور، واللجنة الوطنية للسلامة المرورية والعديد من الجهات الأخرى بالقطاع الخاص، وبدوره يقوم مركز قطر لدراسات السلامة المرورية بتعزيز هذا النوع من الشراكات، فقد قام بالعديد من الدراسات في هذا المجال، واليوم تم عرض نتائج هذه الدراسات لإدارة المرور واللجنة الوطنية للسلامة المرورية، ونحن على يقين بأن توصيات هذه الدراسات سيتم الأخذ بها من طرفهم». وأضاف «تعتبر السلامة المرورية أحد أولوياتنا البحثية في جامعة قطر بما يمس أمن وسلامة مستخدمي الطرق والمشاة، وبما يمثله هذا الموضوع من الكثير من الأهمية للعديد من القطاعات في الدولة».

من جانبه، قال الدكتور راشد العماري عميد كلية الهندسة: ستؤسس هذه الدراسات مرجعا للعديد من المؤسسات في قطر لمعرفة آخر مستجدات السلامة المرورية في قطر، لا سيما وأن كلية الهندسة تسعى لتطوير دراسات وأبحاث متقدمة في هذا المجال، بالتعاون مع إدارة المرور وعدد من المؤسسات الأخرى لإيجاد حلول طويلة المدى لهذه المسألة التي أصبحت تمس سلامة استخدام الطرق في قطر، ضمن مظلة الأبحاث التي تشرف عليها كلية الهندسة وتتبناها».

من جهته قال السيّد ألستير روتليدج الرئيس والمدير العام لإكسون موبيل قطر: في أكسون موبيل، نحن نأخذ عامل السلامة على محمل الجد دائما كما أنه يلعب دورا فاعلا في جميع القرارات التي نأخذها على جميع المستويات .. يسرني أن أرى التقدم البارز الذي ساهمنا في تحقيقه تجاه حماية السائقين والمشاة على طرقات قطر. كما أنني فخور للغاية بشراكتنا الراسخة مع جامعة قطر وإدارة المرور في وزارة الداخلية لدعم مركز قطر لدراسات السلامة المروريّة، ونتطلع قدما لمواصلة التقدم وحصد مزيد من النتائج الإيجابية».

وقال العميد محمد سعد الخرجي مدير الإدارة العامة للمرور ونائب رئيس اللجنة الوطنية للسلامة المرورية «أشكر جامعة قطر لتعاونها وتواصلها المستمر مع إدارة المرور، بالإضافة لتقديم المعلومات والدراسات المتعددة، والخدمات الاستشارية لإدارة المرور، والتي تعود بالنفع على جميع الأطراف وعلى المجتمع ككل». وأضاف «تساهم إدارة المرور وكذلك مركز قطر لدراسات السلامة المرورية ببناء وعي عند جميع أبناء الوطن بأهمية الالتزام بمبادئ السلامة المرورية، وتنظيم الفعاليات والدراسات اللازمة لتحقيق ذلك».

وقال الدكتور خليفة ناصر آل خليفة مدير مركز قطر لدراسات السلامة المرورية إن المركز يجري البحوث والتحليل والتقييم لحوادث السيارات كما يحدّد الأسباب الجذريّة للحوادث ويوفّر المقاربات لتخفيض معدّلات الحوادث، متوجها بالشكر لشركة اكسون موبيل على دعم هذه الشراكة بين المركز وإدارة المرور. وقال إن هذه الدراسات تتوافق مع الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية لدولة قطر والتي تهدف إلى الحد من ضحايا الحوادث المرورية وتقليل عدد الوفيات الناتجة عن هذه الحوادث سنويا إلى جانب تقليل عدد الإصابات الخطرة التي تنتج عنها في خطوة نحو تحقيق الرؤية القطرية طويلة المدى للسلامة المرورية.

وفيات المشاة أكثر من قائدي المركبات .. العميد الخرجي:

انخفاض معدلات وفيات الحوادث العام الماضي

تحديد «نقاط سوداء» لإنشاء جسور وأنفاق للمشاة

الدوحة - قنا: كشف العميد محمد سعد الخرجي المدير العام للإدارة العامة للمرور عن أن المؤشرات الأولية لمعدل وفيات حوادث الطرق في قطر للعام الماضي 2014 تشير إلى انخفاض المعدل مقارنة بالعام الذي سبقه (2013). وأوضح خلال حضوره عروضا لنتائج بعض دراسات السلامة المرورية بجامعة قطر، أن «المؤشرات الأولية تبين وجود انخفاض في معدل الوفيات عن العام الماضي، واعتادت الإدارة على الكشف عن النتائج بعد شهر يناير من كل عام حتى تكون أكثر دقة».

وأضاف إن إدارة المرور حددت لهيئة الأشغال العامة عدة مناطق لإنشاء عدد من جسور وأنفاق المشاة بغية رفع مستوى السلامة في الطرق .. مبيناً أنه تم تحديد بعض «النقاط السوداء» لإنشاء مثل هذه الجسور والأنفاق لتكون منطلقا لإنشاء أخرى في الشوارع والطرق التي تتطلب ذلك. وقال «نفتقر بالفعل لجسور وأنفاق لعبور المشاة، وهذه مشكلة نعاني منها في الوقت الراهن خاصة وأن عدد وفيات المشاة يصبح في بعض الأوقات أكثر من وفيات قائدي المركبات».

وفي رده على سؤال حول منع دخول الشاحنات مدينة الدوحة، أكد أنه من الصعب المنع التام، خاصة في الوقت الراهن الذي تشهد فيه المدينة وغيرها من المدن مشاريع ضخمة وعملاقة تتطلب حركة الشاحنات.

وبين أن جهود المرور تنصب على الحد من مرور الشاحنات من خلال تنظيم الدخول .. مشيرا في هذا السياق إلى طريق الشاحنات الجديد (من الشمال إلى الجنوب) والذي خفف وجود الشاحنات في بعض الطرق.

وحول حجز المركبات أوضح أن هذا الإجراء يتم في ثلاث حالات، هي: التجاوز من اليمين، والوقوف في أماكن ذوي الاحتياجات الخاصة لغير المصرح لهم، والوقوف خلف المركبات في المواقف.

وبشأن منح رخصة القيادة تحت التعليم للمواطنين (كتشه) أوضح العميد الخرجي أنه لا يتم الحصول على هذه الرخصة إلا بعد اجتياز مقدم الطلب الاختبار والفحص الطبي .. مؤكدا أن حوادث السائقين من ذوي «رخصة القيادة تحت التعليم» تكاد تكون منعدمة نظراً لحرصهم على الالتزام بالقواعد والضوابط خشية سحب الرخص منهم.

وكشف عن أن الإدارة وجهت مدارس تدريب السياقة لتنويع مركبات التدريب بحيث يكون المتدرب على دراية بقيادة أي نوع من المركبات سواء «الصوالين» الصغيرة أو «الفور ويل».

وأشاد العميد الخرجي بجهود مركز قطر لدراسات السلامة المرورية بجامعة قطر في مجال الأبحاث والدراسات المرورية .. مؤكدا حاجة الدولة لمثل هذه الدراسات والأبحاث التي تساعد على اتخاذ قرارات سليمة وإجراءات تعزز السلامة على الطرق.

بدوره قال العميد محمد المالكي أمين سر اللجنة الوطنية للسلامة المرورية إنه تم إنجاز نحو 35 بالمئة من خطط العمل التي تضمنتها الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية، وذلك خلال عام ونصف العام فقط من عمر الاستراتيجية التي تمتد لخمسة أعوام. وأشار في تصريح صحفي، إلى أن هناك تقييما دوريا «كل ثلاثة أشهر» لخطط العمل للوقوف على ما تم تنفيذه من الاستراتيجية وتحديد الصعوبات التي قد تواجه بعض الخطط واقتراح الحلول بشأنها. وأوضح أن الاستراتيجية الهادفة إلى رفع مستوى السلامة المرورية وتخفيض عدد الحوادث والوفيات موزعة على 220 خطة عمل تشارك فيها أكثر من 13 جهة بالدولة. وقال «تهدف هذه الاستراتيجية لتخفيض عدد وفيات الحوادث المرورية إلى 6 وفيات لكل مائة ألف نسمة خلال خمس سنوات».

وأضاف العميد المالكي أن المعدل وصل في العام 2013 إلى 9 وفيات لكل مائة ألف نسمة.. متوقعا أن تظهر النتائج التي سترى النور قريبا معدلا أقل للعام الماضي (2014). ولفت إلى أن اللجنة تعكف حاليا على تأسيس قاعدة بيانات مشتركة للحوادث المرورية تحت مظلة وزارة الداخلية وتكون بياناتها متاحة لكافة الجهات المستفيدة .. مبينا أن قاعدة البيانات هذه ستكون على مستوى عال من الدقة والوضوح مع بيانات أكثر تفصيلا للحوادث، بحيث تستفيد منها مختلف الجهات بالدولة كل في مجال اختصاصه. وأكد أن المؤشرات السنوية للحوادث وخاصة البليغة منها تبين وجود انخفاض ملحوظ على الرغم من الزيادة السكانية وارتفاع عدد المركبات.